كلـية التجـــارة
قسـم الاقتصـــاد

الإنفاق الاستثمارى العام ودوره فى التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى فى مصـــر

Public Investment Spending and its Role in the Trend Towards Achieving Inclusive Growth in Egypt.

إعداد الباحثة

تسنيم لبيب محمـد

معيدة بقسم الاقتصـاد – كليه التجـارة
جامعه بنـها

إشراف

أ.د/ حسـنى حسـن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميـد الكلية الأسبق
كلية التجـارة – جامعة بنـــها

أ.د/ محمـد سعيد بسيـونى
أستاذ الاقتصاد وعميـــــد
كليـة التجارة ـــ جامعة بنـــها

1443هـ/ 2021 م

الإنفاق الاستثمارى العام ودوره فى التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى فى مصـــر

تسنيم لبيب محمـد [1] أ.د/ حسنى حسن مهران[2] أ.د/ محمد سعيد بسيونى[3]

الملخص :استهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الإنفاق الاستثمارى العام ودوره فى التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (1990-2018) ،بالتركيز على أبعاد النمو الاحتوائى (النمو الاقتصادى ،فرص العمالة المنتجة ،عدالة توزيع الدخل القومى ،معدلات الفقر). وقد استخدمت الدراسة **المنهج الاستقرائى** وذلك لتوضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الإنفاق الاستثمارى العام،والنمو الاحتوائى ، بالإضافة إلى استخدام **المنهج القياسى** لاختبار وجود علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى فى مصر ،وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة من خلال المنهج القياسى إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى ،مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين النمو الاحتوائى.كما أوضح النموذج أيضاً أن متغير البنية التحتية كان تأثيره موجب ومعنوى على النمو الاحتوائى،مما يعكس العلاقة الطردية بين الإنفاق الاستثمارى العام فى البنية التحتية والنمو الاحتوائى .

Abstract

The current study aimed to identify public investment spending and its role Role in the trend towards achieving inclusive growth in Egypt during the period (1990-2018), focusing on the dimensions of inclusive growth (economic growth, productive employment opportunities, fair distribution of national income, poverty rates). The study used the Inductive Approach in order to clarify the concepts related to both public investment spending and inclusive growth , In addition to using the standard approach to test the existence of a long-term positive significant relationship between public investment spending and inclusive growth in Egypt, using the Autoregressive Distributed Slow Periods (ARDL) model. The study found, through the standard approach, that there is a positive and moral relationship between public investment spending and inclusive growth, which reflects the direct relationship between it and inclusive growth. The model also showed that the infrastructure variable had a positive and significant impact on inclusive growth, which reflects the direct relationship between spending Public investment in infrastructure and inclusive growth.

[1]) معيدة بقسم الاقتصاد – كلية التجـارة – جامعة بنهـا

[2]) أستاذ الاقتصاد وعميـد الكلية الأسبق – كلية التجـارة – جامعة بنهـا

[3]) أستاذ الاقتصاد وعميـد كلية التجـارة – جامعة بنهـا

مقدمـــة :

تكمن الأهمية البالغة للإنفاق الاستثمارى العام فى ذلك الدور الذى يساهم به فى إضافة طاقة إنتاجية جديدة إلى جانب إصلاح الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم المساهمة بشكل كبير فى تحقيق معدلات مطردة فى النمو الاقتصادى. وكما هو معروف فإن الإنفاق الاستثمارى العام يمثل أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومى وذلك حسب التقسيم الاقتصادى بإتخاذ الجهة الموجه إليها الانفاق الحكومى كمعيار للتصنيف. فالإنفاق الاستثمارى العام يرتكز بشكل أساسى على الإنفاق على البنية التحتية وكذلك الإنفاق على المشاريع الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى كون هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماماً وإنما هناك تداخلاً كبيراً بينهما، مما يجعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساساً إلى صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف على خلق القيمة ورفع القدرة الإنتاجية وكذلك على المتغيرات الاقتصادية. فالإنفاق على المشاريع الإنتاجية: يتمثل فى الإنفاق على نوعين من الانشطة (**الأنشطة السلعية**) مثل الانشطة الزراعية، الصناعية، الإستخراجية، والتعدينية. (**والأنشطة الخدمية**) الإنتاجية مثل النشاط السياحى والتجارة[1]، أما الإنفاق على البنية التحتية: فقد ارتبط مفهوم البنية التحتية بادىء الأمر بالثورة الصناعية، وقد عرفت على أنها " مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة" (سلاطنى، 2014: ص37).

فمفهوم النمو الاحتوائى (Inclusive Growth) من أحدث مفاهيم النمو والتنمية الشاملة المطروحة على الساحة الاقتصادية، حيث التحول من مجرد تحقيق نمو اقتصادى ينعكس على مستوى معيشة الأفراد إلى الاهتمام بكيفية توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بعدالة توزيع عوائد التنمية بين أطياف المجتمع وزيادة فرص العمل المنتجة. وفيما يخص الاهتمام بتحقيق النمو الاحتوائى، تجدر الإشارة أولاً إلى أن هذا النمو يقوم على مشاركة كافة الفئات المجتمعية فى جهود التنمية والإستفادة من عوائدها وذلك من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الموجهة لهذه الفئات سواء فى رأس المال المادى أم البشرى حيث الاهتمام بالتعليم والخدمات الصحية والتدريب بما يساهم فى اكتسابهم المزيد من المهارات التى تحسن من كفاءتهم فى سوق العمل، فالنمو الاحتوائى هو النمو الاقتصادى الذى يتم توزيعه بشكل عادل فى المجتمع ويضمن إتاحة فرص متكافئة للجميع (بدر، 2019: ص47).

---

(1) يعمل هذا الجزء من الإنفاق بشكل أساسى على زيادة الإنتاج المحلى، والذى هو أساس للنهوض بالاقتصاد ولفت الانتباه للاستثمار العالمى، فالطفرة الاقتصادية التى حققتها دول شرق آسيا لم تكن لتحدث لولا اهتمامها بالاستثمار المحلى أولاً والذى وصل إلى أكثر من 40% من الناتج القومى الإجمالى.

الدراســات السابقـــة :

هناك مجموعة من الدراسات السابقة والتى يمكن تقسيمها كما يلى:-

أولاً: الدراسات التى تناولت الإنفاق الاستثمارى العام وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

1- دراسة (محمود، 1987):

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على تطور واتجاهات الإنفاق الاستثمارى العام فى مصر، وذلك حتى يمكن التعرف على الجوانب المختلفة للسياسة الاستثماريه التى طبقت فى مصر وخاصة الدور الذى يمكن أن يلعبه الإنفاق الاستثمارى العام فى تنمية الاقتصاد القومى، واستخدمت تلك الدراسة أسلوب التحليل المقارن خلال فترات خطط الدولة التنموية، وتوصلت الدراسة إلى أن مصر إستطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة للاستثمار العام والنمو خلال معظم سنوات الدراسة وأن الإنفاق الاستثمارى العام لازال يلعب الدور الرئيسى والقيادى فى تنمية الاقتصاد المصرى على الرغم من أن القطاع الخاص يستحوذ على قدر كبير من الفوائض الاقتصادية سواء فى القطاع الزراعى أم الصناعى أم المال والتجارة.

2- دراسة (حبيب، 1994):

استهدفت هذه الدراسة قياس تأثير الإنفاق الاستثمارى العام على معدلات نمو الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ومعرفة مدى إنتماء خدمات رأس المال العام لدالة الإنتاج الكلية على المستوى القومى ومدى تأثيره على معدلات نمو إنتاجية العمل، وقد تم استخدام الدالة الأسية كوب – دوجلاس. وتوصلت الدراسة إلى أن خدمات رأس المال العام تعتبر من أهم مدخلات العملية الإنتاجية. حيث اتضح أن مرونه الإنتاج بالنسبة لهذه الخدمات أعلى من مرونة الإنتاج بالنسبة للخدمات المستمدة من رأس المال الخاص. وبالرغم من انخفاض هذه المرونه بالنسبة لخدمات رأس المال العام إلا أن ذلك يرجع إلى عدم الكفاءة فى استخدام عناصر الإنتاج الأخرى وبصفة خاصة عنصر العمل الذى اتضح أن تأثيره بالسالب على معدلات نمو الإنتاجية .

3- دراسة (علاوى، 2008):

استهدفت الدراسة التعرف على أهمية الإنفاق الاستثمارى الحكومى فى معالجة مشكلة البطالة فى العراق استناداً إلى أن الاقتصاد العراقى يُعانى من أزمه البطالة المزمنة. فقد تم تسليط الضوء نحو إمكانية حل هذه الأزمة من خلال التوسع فى الإنفاق الاستثمارى بشكل عام والحكومى بشكل خاص، وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة إعمار البنية التحتية التى دمرتها الحرب وذلك لتأهيل شبكة الكهرباء والمياه والرى والصرف الصحى، وخلق فرص عمل جديدة تساهم فى تشغيل العاطلين عن العمل وخاصه الشباب، بالإضافه إلى أن تأهيل المصانع الحكومية المتوقفة عن العمل وذلك وفق برنامج تضعه وتنفذه الحكومة وفرت فرص عمل حقيقية قادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالى تخفيض معدلات البطاله.

4- دراسه (داغر، 2010):

استهدفت الدراسه التعرف على استراتيجية الإنفاق الاستثمارى العام على مشروعات البنية التحتية فى ليبيا ومدى تأثيره على النمو الاقتصادى بالإضافة إلى قياس الآثار التبادلية بين مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادى بسبب العلاقة التبادلية بينهما. واستخدمت الدراسة منهج السببية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للإنفاق العام فى مشروعات البنية التحتية فى النمو الاقتصادى فى ليبيا خلال فتره الدراسه، وذلك على الرغم من انخفاض حجم التكوين الرأسمالى الثابت قياساً إلى إجمالى الإنفاق العام وأن التباين الكبير بين مستويات الإنفاق وحجم التكوين الرأسمالى الثابت لمشروعات البنية التحتية قد أدت إلى تذبذب المؤشرات الاقتصادية، كالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وإنتاجية الدينار المستثمر، وهو ما يؤشر إلى وجود خلل فى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المساهمه الفاعلة فى النمو والتنمية الاقتصادية.

5- دراسة (Ghassan et al., 2010):

استهدفت الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار فى مؤسسات القطاع العام والاستثمار الخاص فى الاقتصاد السعودى، واستخدمت نموذج (SVAR) التقهقر الذاتى البنيوى وذلك بقصد إجراء اختبار حركى لأثر المزاحمة خلال الأربعة عقود الماضية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار فى المشاريع الإنتاجية التابعة للحكومة يؤثر على الاستثمار فى القطاع الخاص وأن مبدأ المزاحمة ينطبق من المدى القريب إلى المدى البعيد، وذلك عبر رصد دوال الاستجابة للمتغيرات المعتبرة نتيجة لصدمات العرض والطلب.

6- دراسة (سلاطنى، 2014):

استهدفت الدراسة تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومى الاستثمارى من السياسة الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة فى تسيير خططها التنموية خاصة من خلال إبراز دور الإنفاق الحكومى الاستثمارى فى تحقيق التنمية المستدامة.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى والتحليلى كما أنها اعتمدت على أسلوب المقارنة، وتوصلت إلى أن الدولة تعتمد على الإنفاق الحكومى الاستثمارى فى توجهاتها التنموية خاصة فى القطاعات التى لايستطيع القطاع الخاص القيام بها نظراً لقلة مردوديتها الاقتصادية رغم أهميتها فى تكوين قاعدة أساسية للنمو الاقتصادى ولتحقيق التنميه المستدامة .

8- دراسة (Vetlov, et al, 2017):

استهدفت الدراسة تأثير الاستثمارات العامة على الإنتاج فى أوروبا، واستخدمت الدراسة نموذج VAR بالإضافة إلى نموذج هيكلى يتحرى حساسية تأثر الاقتصاد الكلى لزيادة الاستثمارات العامة بناءً على افتراضات بديلة حول الهياكل الاقتصادية وتنفيذ السياسات، وتوصلت الدراسة إلى أن النظرية الاقتصادية تشير بأن الزيادة فى الاستثمارات العامة لها آثار

إيجابية على الطلب ويمكن أن تسهم فى الإنتاج المحتمل للاقتصاد من خلال زيادة مخزون رأس المال العام ؛ كما أن الأدبيات التجريبية حول تأثير رأس المال العام على الإنتاج عادة ما تجد تأثيراً إيجابياً؛إلا أن التقديرات تختلف اختلافاً كبيراً حسب الفترة الزمنية والبلد ومقياس رأس المال وطريقة التقدير.كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود دليل قوى على مزاحمة آثار الاستثمار العام للاستثمار الخاص بل بالعكس أشار التحليل إلى التكامل بين رأس المال العام والخاص.

9- دراسة (Sadeghi, 2018):

استهدفت الدراسة الإجابة على التساؤل الآتى: كيف يمكن أن يساعد الاستثمار العام فى تعزيز إمكانيات نمو إيران: القضايا- الخيارات؟ واستخدمت الدراسة المنهج التحليلى والأساليب القياسية الحديثة، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين كفاءة الاستثمار العام له تأثير إيجابى كبير على نتائج النمو ويؤدى إلى ارتفاع الاستهلاك والاستثمار الخاص .

10- دراسه (عبد الحميد، 2018):

استهدفت الدراسه قياس العلاقه السببية بين الناتج المحلى الإجمالى (معبراً عن النمو الاقتصادى) والإنفاق الاستثمارى وتحديد اتجاهها، واستخدمت الدراسة المنهج الإحصائى الوصفى والمنهج التحليلى القياسى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلى الإجمالى والإنفاق الاستثمارى بالإضافه إلى وجود تأثير جوهرى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى على متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثمارى الحقيقى.

<u>ثانياً: الدراسات التى تناولت مفهوم النمو الاحتوائى وآليات تحقيقه:</u>

1- دراسه (Ali & Son, 2007):

استهدفت الدراسة تحديد مفهوم النمو الاحتوائى، وقياس مدى احتوائية النمو فى الفلبين خلال الفتره (1998 – 2004). واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى، وتوصلت إلى تعريف النمو الاحتوائى بأنه: إدخال تحسينات فى الفرص الاجتماعية (الصحه والتعليم) لصالح الفقراء، كما استخدمت أيضا المنهج القياسى من خلال اقتراح دالة المنافع أو الفرص الاجتماعية معتمدة على متغيرين هما: متوسط الفرص المتاحة، وعدالة توزيع هذه الفرص، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو لم يكن احتوائياً خلال فترة الدراسة، وأن هناك حاجه ملحة إلى تطوير السياسة العامة، مثل: سياسة تطوير الخدمات الصحية والتعليمية العامة،لتلبية احتياجات الفئات المحرومة فى الدولة.

2- دراسه (Hatlebakk, 2008):

استهدفت الدراسة بحث المسارات المتوقعة للخروج من براثن الفقر من خلال السياسات الاقتصاديه للحكومة والتى تركز على القطاعات الأكثر أهمية فى دولة نيبال وصولاً إلى تحقيق النمو الاحتوائى، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائى، وتوصلت إلى أن النمو الاحتوائى يتطلب من خلال تعريفه ضرورة تحقيق النمو والشمولية، وعليه فإن السياسات التى تستهدف تحقيق

النمو الاحتوائى عليها أن تمزج بين السياسات التقليدية المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادى وتلك السياسات التى تحقق الشمولية أو الاحتوائية، وعلى جانب آخر يُلاحظ أن كلا من التعليم والتدريب يُدعما فرص النمو والاحتوائية إذا ما تم توجيههما نحو الطبقات الفقيرة من خلال الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الهادفة للربح.

3- دراسة (Rauniyar &Kanbur, 2009):

استهدفت الدراسة إلى تحديد الآليات اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائى، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى والمنهج القياسى لدراسة العلاقة بين تلك الآليات، وتحقيق النمو الاحتوائى. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم هذه الآليات هى: وجود خدمات مالية ومصرفية متطورة، وبنية تحتية قوية، وزيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى وتنمية الاقتصاد الريفى، وبناء القدرات البشرية، وعدالة التوزيع.

4- دراسة (Rahul, et al, 2013):

استهدفت الدراسة نحو الوصول إلى مفهوم محدد للنمو الاحتوائى، والمحددات الأساسية لتحقيق هذا النمو فى الأسواق الناشئة، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاحتوائى هو ذلك النمو الذى يُركز على العمالة المنتجة كبديل عن التغير فى نمط توزيع الدخل، وهو بذلك يقترب من التعريف انمطلق للنمو المحابى للفقراء. وأن استقرار الاقتصاد الكلى، وتنمية رأس المال البشرى، والتغيرات الهيكلية، هى العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاحتوائى.

5- دراسة (الانكتاد، 2014):

استهدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب التى أدت إلى عدم وصول عوائد النمو للجميع فى الدول النامية، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى والمنهج المقارن، وتوصلت إلى أن عدم وصول عوائد النمو الاقتصادى للجميع يرجع لسببين، **الأول**: أن نماذج النمو المتبعة فى معظم الدول النامية لم تولد ما يكفى من فرص العمل ذات النوعية الجيدة، **والثانى**: أن معظم الدول النامية إما تفتقر إلى آليات الحماية الاجتماعية،أو أن آليات الحماية الاجتماعية بها ضعيفة.

6- دراسة (فتح الله، 2018):

استهدفت الدراسة تحليل تطور الإنفاق على التعليم والصحة فى الموازنة العامة للدولة باعتبار أن الموازنة العامة هى أهم آليات تحقيق النمو الاحتوائى وهى الأداة الأكثر تأثيراً لإعادة توزيع الدخول عبر ضخ الاستثمارات المادية والاستثمار فى العنصر البشرى فى التعليم والتدريب والصحة. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الدولة لتطبيق النمو الاحتوائى تواجه عدداً من العوائق والقيود التى تُحد من قدرتها على تطبيق تلك السياسات،بالإضافة إلى أن السياسة المالية

للدولة لابد وأن ترتكز على استعادة القدرة على تحمل الدين ووضع الدين العام على مسار تراجع واضح.

7- دراسة (بدر، 2019):

استهدفت الدراسة تحديد مفهوم النمو الاحتوائى والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقه، واقتراح نموذج رياضى لدراسة محددات النمو الاحتوائى، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى فى عرض الأدبيات ذات العلاقة بالنمو الاحتوائى، والتحليل الرياضى فى توصيف النموذج المقترح، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاحتوائى يشمل تحقيق نمو اقتصادي كشرط ضرورى بالإضافة إلى توليد فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية كشرط كافى لتعزيز رفاهية المجتمع، حيث ترتكز استيراتيجية النمو الاحتوائى على ضخ الاستثمارات الحكومية فى الصحة والتعليم كأهم مكونات رأس المال البشرى، تحسين خدمات البنية التحتية مما يؤدى إلى جذب الاستثمارات الخاصة المولدة لفرص العمل.

ثالثاً: الدراسات التى تناولت العلاقة بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى:

1- دراسه (الأزهرى، 2011):

استهدفت الدراسة قياس مدى احتوائية النمو، وكذلك تحليل أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام على التعليم،الإنفاق العام على الخدمات الصحية، الإنفاق الرأسمالى العام، الإيرادات الضريبية) على النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (1990-2008). واستخدمت الدراسة المنهج القياسى، من خلال بيانات السلاسل الزمنية، وتحليل الانحدار المتعدد، لقياس أثر السياسة المالية على مؤشر الاحتواء. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين أدوات السياسة المالية ومؤشر الاحتواء، حيث أدت التغيرات فى أدوات السياسة المالية إلى تغيرات فى مؤشر الاحتواء بنسبة 81%.

2- دراسة (Marija, 2015):

استهدفت الدراسة قياس أثر التطور التكنولوجى، وتحسين البنية التحتية على النمو الاحتوائى .واستخدمت الدراسة المنهج القياسى ،من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والتطور التكنولوجى،لاسيما تلك التى تتعلق بالخدمات المالية والمصرفية تؤدى إلى تحقيق أهداف النمو الاحتوائى، لاسيما الحد من معدلات الفقر.

3- دراسه (جرى، 2016):

استهدفت الدراسة بيان كفاءة الإنفاق الاستثمارى العام فى العراق ومدى إسهامها فى تحقيق النمو الاقتصادى وكذلك البحث عن المعوقات والمشاكل وراء تراجع كفاءة الإنفاق الاستثمارى العام على الرغم من تزايد التخصيصات الاستثمارية خلال فترة الدراسة، واستخدمت الدراسة مؤشرين هما مؤشر الاختبارات الشخصية ومؤشر كمى يعتمد على حساب نسب الإنجاز

المالى للمشاريع العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستثمارى العام فى العراق اتسم بحالة من التذبذب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى خلال مدة البحث نتيجة التغير فى أسعار النفط عالمياً مما أثر سلباً فى حجم التخصيصات السنوية بالإضافة إلى ضعف اتجاه سياسة الإنفاق الاستثمارى العام نحو تحقيق النمو الاقتصادى عبر القنوات المخطط لها بالشكل الصحيح مما أدى إلى تراجع الناتج المحلى الإجمالى.

4- دراسة (عبد العزيز، 2018).

استهدفت الدراسة إبراز الدور الذى يلعبه تمويل التعليم العالى فى تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر. واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفى، من خلال تحليل بعض مؤشرات تمويل التعليم العالى فى مصر وقدرتها على تحقيق النمو الاحتوائى. وتوصلت الدراسة إلى أن الطريقة الحالية للتمويل لم تُسهم فى تحقيق النمو الاحتوائى المستدام فى مصر، لأنه تمويل غير كافٍ، كما يتسم بعدم عدالة التوزيع والتحيز لصالح الأغنياء ، كذلك يوجد تحيز مكانى، وتحيز لصالح الذكور.

مشكلة الدراســة :

لقد تراجعت نسبه الإنفاق الاستثمارى إلى إجمالى الإنفاق العام فى مصر من **13%**عام 2010/2009 إلى **8%** خلال الفترة (2012/2011-2016/2015) ثم زادت إلى **9%** فقط فى عام 2018/2017 ، فى حين تزايدت نسبة الفوائد لخدمه أعباء الدين العام من **20%** عام 2009 إلى 35% من إجمالى الإنفاق العام عام 2018/2017 مما يدل على تواضع نسبة الإنفاق الاستثمارى إلى إجمالى الانفاق العام ، أما نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالى الاستثمارات الكلية (العامة والخاصة) خلال الفترة (1990-2018) فإنها بلغت نحو **55.8%** فى المتوسط عن ذات الفترة ، بينما بلغت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالى الاستثمارات الكلية نحو **44.2%** كمتوسط عن تلك الفترة ،مما يدل على تواضع نسبة الإنفاق الاستثمارى العام إلى إجمالى الاستثمارات الكلية .

وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى معظم دول العالم ؛إلا أن معدلات الفقر بها مازالت مرتفعة ،حيث يوجد فئات غير مستفيدة من ثمار النمو الاقتصادى ،ومن هنا بدأ الاقتصاد العالمى والمؤسسات الدولية تتجه نحو مفهوم أكثر شمولاً للنمو الاقتصادى ألا وهو النمو الاحتوائى Inclusive Growth والذى يعنى مشاركة جميع أفراد المجتمع فى العملية الإنتاجية ،وضمان مشاركتهم الفعالة بها ،والاستفادة المتساوية من جنى ثمارها ،حيث زيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى GDP من خلال تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة فى سوق العمل ، من خلال استهداف هذه الفئات عن طريق زيادة الاستثمارات العامة الموجهة لهذه

القطاعات سواء بصورة مباشرة من خلال زيادة الاستثمارات العامة فى الأنشطة المُهمشة أو المُستبعدة ،أم بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الإنفاق الاستثمارى العام فى قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية ،مما يؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية فى هذه القطاعات ،ورفع قدرة الأفراد على المنافسة فى سوق العمل (حسن ،2020: 4) .

وفى إطار دعوة المنظمات الدولية المستمرة إلى التزام الدول بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلى ورفع كفاءة الاستثمار العام وتعزيز المشاركة المجتمعية فى صنع القرار، وذلك كمتطلبات أساسية لإمكان مواصلة النمو بمعدلات مرتفعة فى المدى المتوسط والبعيد، وتجدر الإشارة إلى التزام مصر بتوصيات هذه المنظمات ضماناً لتحقيق نمو احتوائى ومستدام، ذلك النمو الذى يكون من المحتم الآن العمل على رفع معدلاته مقارنةً بما هو عليه حتى الآن من وضع متدنى حسبما تشير بعض التقارير الدولية مثل منتدى الاقتصاد العالمى الذى يقوم بإصدار تقارير سنوية عن دليل النمو الاحتوائى فى البلدان المختلفة(IDI) " Inclusive Development Index " وفقاً لمؤشرات الأداء الاقتصادى على المستوى القومى. ووفقاً لإصدار عام 2018، تحتل مصر ترتيباً متأخراً (70 من بين 77 دولة) من حيث مؤشر الأداء الكلى مسجلة 2.84 نقطة من إجمالى (7) نقاط . كما تعكس مؤشرات النمو الاحتوائى عام 2017 إلى ضعف أداء الاقتصاد المصرى، حيث تراوح ترتيب مصر ما بين المركز (15) والمركز (34) من إجمالى (37) دولة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ولا يُستثنى سوى ركيزة الخدمات الأساسية والبنية التحتية التى يأتى ترتيب مصر فيها متقدماً إلى حد ما فى المركز الثالث عشر. وفى ضوء العرض السابق تتبلور مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال الرئيسى التالى: كيف يمكن قياس أثر الإنفاق الاستثمارى العام على النمو الاحتوائى فى مصر؟

أهميـــــة الدراسة :

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة فى حيوية وحداثة الموضوع الذى تتناوله وهو الإنفاق الاستثمارى العام ودوره فى تحقيق النمو الاحتوائى وذلك بالنظر للاعتبارات التالية:-

- اعتبار البحث موضوع الساعة، إذ تلتفت الأبحاث والدراسات الحديثة إلى دراسة الوسائل الحكومية المعتمدة فى تسيير الشئون المالية والاقتصادية كالضرائب والإنفاق الحكومى، خاصةً فى ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتتالية مؤخراً والتى أبرزت الدور الكبير للدولة فى الاقتصاد.إذ أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على سياسة الإنفاق الاستثمارى العام وذلك فى تمويل العملية التنموية والتى يخطط لها بشكل استيراتيجى يسمح بالتعامل

مع المستجدات الظرفية وكذلك تحقيق الأهداف التنموية الاستيراتيجية. لذا من المهم التعرف على كيفية تأثير سياسة الإنفاق الاستثمارى العام على تحقيق النمو الاحتوائى.

- إذا كانت معظم مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية تركز أحياناً على الأهداف قصيرة الأجل، وأحياناً أخرى تركز على الأهداف طويلة الأجل، فإن مفهوم النمو الاحتوائى يعكس اتجاهاً جديداً يأخذ بعين الاعتبار كيفية الدمج والتنسيق ما بين أهداف النمو قصير الأجل، وأهداف النمو طويل الأجل والمتعلق بعدالة توزيع الدخل القومى ومحاربة الفقر. حيث تتبلور الفلسفة التى يقوم عليها النمو الاحتوائى حول المساهمه فى عملية التنمية والمشاركة فى مكاسبها ، هذا النمو يقوم بإتاحة فرص متساوية للجميع .وهذه الفرص المتساوية تشمل إتاحة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية وتوفير العمل المنتج واللائق ،وتحقيق التقارب الاجتماعى وتضييق الفجوه الداخلية بين فئات المجتمع .ومن ثم يتسع مفهوم " تكافؤ الفرص " ليشمل أبعاداً شتى، وهو ما يميز النمو الاحتوائى عن مفاهيم النمو الأخرى ،مثل:النمو الاقتصادى، والنمو المتحيز للفقراء pro-poor growth .

هـدف الدراســـة :

يتمثل هدف الدراسة فى **"قياس أثر الإنفاق الاستثمارى العام على النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى"** .

فرضيـــة الدراســـة :

لمعالجه إشكالية البحث والإجابة على التساؤل المطروح تقوم الدراسة الحالية على فرضية أساسية مفادها " **توجد علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى فى مصر خلال فترة الدراسة** " .

منهجية الدراســـة :

سعياً لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، سوف تعتمد الدراسة على المناهج التالية: **المنهج الاستقرائى:** ويستخدم لتوضيح المفاهيم المتعلقة بكل من: الإنفاق الاستثمارى العام، والنمو الاحتوائى .بالإضافة إلى استخدام **المنهج القياسى** :لاختبار وجود علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى فى مصر ،وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

خطـــة الدراســـة :

تتمثل خطة الدراسة فى المحاور الآتية :-

* المحور الأول : مفهوم الإنفاق الاستثمارى العـام .

* المحور الثانى : مفهوم النمو الاحتوائـى .

* المحور الثالث : مؤشرات قياس النمو الاحتوائى .

* المحور الرابـع : قياس العلاقـة بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتـوائى فى مصر خلال الفترة (1990-2018).

* المحور الخامس : النتائج والمقترحات .

المحـــور الأول :مفهـــوم الإنفـــاق الإستثمـــارى العـــام .

تتعدد تعاريف الاستثمار فيمكن تعريفه على أنه :ـــ

– إضافة طاقات إنتاجية جديدة فى المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، أو إحلال وتجديد مشروعات قد انتهى عمرها الافتراضى؛ الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات وخلق فرص عمل جديدة مما يؤدى فى النهاية إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (معهد التخطيط القومى ، 2016 : 5).

–كما يُعرف بأنه تلك العمليات التى يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادى والتى قد تتمثل فى خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على المزيد من الاشباع فى المستقبل (الجروانى ، 2002: 2).

وينقسم الاستثمار من حيث الجهه التى تقوم به إلى الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

فالاستثمار العام تنفذه الحكومة أو أحد مؤسساتها الاقتصاديه أو هيئاتها العامة بالإنفاق على البنية التحتية أو المشاريع الإنتاجية ويكون الهدف منه هو العائد الاجتماعى أكثر من العائد الاقتصادى (IMF, 2015:7) .

إن **الإنفاق الاستثمارى العام** يرتكز بشكل أساسى على الإنفاق على المشاريع الإنتاجية وكذلك الإنفاق على البنية التحتية . وتجدر الإشارة إلى كون هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماما وإنما هناك تداخل كبير بينهما ، وذلك بسبب صعوبة تحديد الآثار المباشرة والغير مباشرة لكل صنف نحو خلق القيمة ورفع القدرة الإنتاجية .**فالإنفاق على المشاريع الإنتاجية** :يتمثل فى الإنفاق على نوعين من الأنشطه :**الأنشطة السلعية** (الأنشطه الزراعية ، الصناعية ، التحويلية ، الاستخراجية) ، **والأنشطة الخدمية الإنتاجية** (النشاط السياحى ، والتجارة). حيث أن عملية إنتاج تلك السلع والخدمات العامة تساهم وبشكل كبير فى توفير ما قد عجزت عنه آلية السوق التى تهدف نحو تحقيق المصلحه الخاصة (سلاطنى ، 2014 : 37).

أما الإنفاق على البنية التحتية :فقد تم استخدام مصطلح البنية التحتية ولأول مرة فى فرنسا فى عام 1927 للإشارة إلى الطرقات وخطوط السكك الحديدية والجسور وغيرها .فمن المعروف أن البنية التحتية تعد أحد المقومات الرئيسة فى النجاح الاقتصادى لأى دولة(هوارى،2016 :221)

ويمكن تعريف البنية التحتية وفقا لتقرير البنك الدولى بأنها " رأس المال العينى المستثمر فى المرافق والخدمات العامة فى مجالات النقل، والطرق، والاتصالات، والصرف الصحى، والمياه، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات وذلك من أجل خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلى وقطاع الأعمال " أمـــا بالنسبة إلى (Herric & Kendelberger) فقد أضافا إلى هذا التعريف : الخدمات الصحية والتعليم والإسكان (داغر ،2010 :116).

ومن ثم فإن الاستثمار فى البنية التحتية :عبارة عن الاستثمار فى الطرق والنقل والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والرى . فهذا الاستثمار منتج بطريق غير مباشر، حيث يقدم منتجات وخدمات من أجل تشغيل المشروعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية المنتجة (الجروانى ،2002 : 4).

لذا يُعد الإنفاق الاستثمارى العام من أحد الأدوات الهامة لتحقيق النمو الاقتصادى.حيث وُردت عدة تعاريف لتوضح مفهوم الإنفاق الاستثمارى العام :ـ

- فقد عُرف الإنفاق الاستثمارى العام على أنه " زيادة فى الإنفاق الرأسمالى مثل شراء الآلات الجديدة وبناء المصانع الكبيرة " (Alexiou ,2009:1) .

- كما عُرف أيضا " بأنه الإنفاق على خلق رأس مال جديد " (جرى ، 2017 :295).

- أيضا هو قيمة ما تنفقه الوحدات الإدراية الحكومية ووحدات القطاع العام وذلك لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية (محمود ، 1987 :81).

نستنتج من التعاريف السابقة أن الإنفاق الاستثمارى العام عبارة عن مبلغ من المال تخصصه الدولة من خلال مدخراتها العامة بالإنفاق على المشاريع الإنتاجية (زراعية – صناعيه – خدميه) وكذلك الإنفاق على البنية التحتية (طرق – جسور – كبارى –..إلخ) وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتحسين مستوى المعيشة .

المحـــور الثـــانى : مفهـــوم النمـــو الاحتـــوائى

النمو الاحتوائى هو مفهوم ظهر على الساحة الاقتصادية فى أواخر تسعينيات القرن السابق ، فلقد تناولت المؤسسات والمنظمات الدولية تعاريف مختلفة للنمو الاحتوائى. وأيضاً تعاريف الباحثين له كل من منظور مختلف.

➢ تعريف المنظمات الدولية:

لقد عرف البنك الدولى (World Bank , 2008) النمو الاحتوائى بأنه النمو المستدام على فترات زمنيه طويلة حيث أنه يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات بحيث يشغل الجزء الأكبر من القوة العاملة فى العملية الإنتاجية. كما عرف البنك الأفريقى للتنمية (AFDB,2012)، النمو الاحتوائى بأنه النمو الاقتصادى الذى ينتج عنه نطاق أوسع نحو الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعدد أكبر من الأفراد والبلدان والمناطق وفى نفس الوقت يحمى الضعفاء وكل ذلك يتم فى بيئة يسودها المساواة والإنصاف والعدالة والتعددية السياسية .كما عرفت أيضاً منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. (OECD,2014) النمو الاحتوائى بأنه هو النمو الاقتصادى الذى يمنح كل شرائح السكان الموجودين فى المجتمع فرص المشاركة نحو الاستفادة من منافع وعوائد النمو الاقتصادى النقدية والغير نقدية . من ناحية أخرى عرف بنك التنمية الآسيوى (ADB , 2010) النمو الاحتوائى، بأنه النمو الذى يخلق الفرص ، والتأكد من وصول تلك الفرص إلى كل فرد من أفراد المجتمع والاستفادة المتساوية من عوائد النمو. فالنمو الاحتوائى يعتبر أحد الركائز الاستراتيجية لبنك التنمية الآسيوى والذى يسهم بشكل كافى نحو الحد من الفقر ، وتعزيز الأمن الغذائى ، وتقليل عدم المساواة فى الدخل ، وتحسين مستوى رفاهية الأفراد ، ومساعدة الفئات المستبعدة والمهمشة من عملية النمو نحو المشاركة فى جنى ثمار التنمية والعوائد التى تتولد عن هذه الأنشطة الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية فى مفهوم النمو الاحتوائى .أيضاً عرف مركز السياسة الدولية للنمو الاحتوائى (IPC-IN , 2013) النمو الاحتوائى ، بأنه النمو الذى يُركز وبشكل أساسى على مشاركة جميع أفراد المجتمع فى عوائد النمو ، وأن يكون للأفراد رأى فى توجيه تلك العمليات الخاصة بالثروة. كما يرى أيضاً أن العمل على النمو الاحتوائى يقوم على فرضية أن المجتمعات التى تقوم على أساس المساواة تميل أكثر نحو تحقيق أداء أفضل من التنمية الاقتصادية .

➢ تعاريف بعض الباحثين للنمو الاحتوائى :

(Kakwani&Pernia,2000) أول من استخدما مصطلح Inclusive حيث يرجع ظهوره إلى أواخر القرن العشرين . فلقد قاما بتوظيف هذا المصطلح نحو إلقاء الضوء على شكل وطبيعة النمو فى صالح الفقراء Pro-Poor Growth وعرفوه بأنه: هو النمو الذى يُمكّن جميع الفقراء من المشاركة فى العمليات الاقتصادية والاستفادة المتساوية من عوائد النمو الاقتصادى. أيضاً (Ifzal, 2007) عرف النمو الاحتوائى بأنه :هو النمو المستدام عبر الزمن حيث أنه

يتحقق نتيجة المشاركة العادلة بجميع فئات وقطاعات المجتمع فى العمليه الانتاجية والاستفادة المتساوية من عوائدها . كما ذكرت هذه الدراسة (Sakr , 2013) تعريفاً **للنمو الاحتوائى** بأنه النمو الذى يخلق فرصاً اقتصادية جديدة ويضمن الوصول المتساوى لهذه الفرص إلى جميع شرائح المجتمع وبالأخص الفقراء . وأوضحت أيضاً بأن النمو الاحتوائى عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع دون أى تمييز حيث يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة للمجتمع وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات الفقر الموجودة بالمجتمع .أيضاً (Raheem .et al , 2018) عرفوا **النمو الاحتوائى** بأنه : النمو الذى يقلل من الفقر وعدم المساواة والبطالة ، ويفيد الفئات الأكثر تهميشاً من السكان عن طريق إيجاد فرص اقتصادية جديدة تضمن لهم المساواة فى الوصول إلى الفرص المتاحة لجميع فئات المجتمع وبالأخص الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل .

أيضاً عرف (بدر ، 2019) **النمو الاحتوائى** بأنه : هو النمو الذى يركز على مبدأ مشاركة جميع قطاعات وفئات المجتمع فى جهود التنمية وجنى ثمارها ، وخاصة الطبقات المهمشة فى المجتمع بهدف زيادة إنتاجيتهم من خلال زيادة كافة الاستثمارات الموجهة لهذه الفئات فى الصحة والتعليم والتدريب . أى أن النمو الاحتوائى يشمل تحقيق نمو اقتصادى كشرط تحقيق . بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوظف كشرط كافى لتحسين دخولهم . ومن خلال استعراض تعاريف المنظمات والمؤسسات الدولية ، وبعض الباحثين للنمو الاحتوائى . يمكن استخلاص تعريف شامل **للنمو الاحتوائى Inclusive Growth : بأنه النمو العادل الذى يعمل على الحد من الفقر واحتواء كافة الفئات المستبعدة والمهمشة من العملية الإنتاجية ومشاركتهم فى عملية النمو والاستفادة المتساوية من عوائد ومنافع النمو . فهو استراتيجية طويلة الأجل تركز على العمالة المنتجة ،أما فيما يتعلق بالمدى القصير فإن الحكومة تستخدم برامج لإعادة توزيع الدخل وذلك للتخفيف أو الحد من الفقر .**

<u>المحور الثالث : مؤشرات قياس النمو الاحتوائى.</u>

على الرغم من كثرة الدراسات التى تناولت النمو الاحتوائى وعلاقته بالنمو الاقتصادى ، وعدم المساواة ، والفقر . إلا أن الدراسات التى تقيس النمو الاحتوائى ظلت محدودة نسبياً . وبالنظر إلى عدم المساواة فى النتائج ؛ فإنه سيتم عرض مؤشرات قياس النمو الاحتوائى فى هذا الجزء كما وردت فى الأدبيات التى ركزت على قياس النمو الاحتوائى .

فدراسة (Habito , 2009) .قدمت محاولة لقياس النمو الاحتوائى ،حيث أنها استخدمت مرونة استجابة الفقر للنمو كمقياس للنمو الاحتوائى .

أيضاً دراسة (Mackinley , 2010) .قدمت محاولة لقياس النمو الاحتوائى ، فاستخدم مؤشر مركب يشمل مؤشرات النمو،وفقر الدخل، والعمالة المنتجة، والبنية التحتية، والعدالة الاجتماعية .

- **كما أشارت دراسة (الأزهرى ، 2011).**إلى أن النمو الاحتوائى يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية :-

(1) قياس مدى الاحتوائية الشاملة للفئات المستبعدة فى المجتمعات المتجانسة . وعرف المجتمعات المتجانسة هنا بأنها تلك المجتمعات التى تتشابه فيها أوضاع الأفراد اقتصادياً من حيث الهيكل الاقتصادى ، واجتماعياً من حيث نمط العيش والعادات والتقاليد . حيث يهدف هذا المؤشر إلى الوصول إلى دلائل عملية تتيح لنا معرفة ما إذا كان النمو المحقق أكثر احتوائية أم لا.**(2) قياس مدى الاحتوائية الشاملة للفئات المستبعدة فى المجتمعات غير المتجانسة.** حيث يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى احتوائية النمو فى المجتمعات غير المتجانسة.**(3) قياس مدى احتوائية النمو من خلال منحنى ودالة الفرص الاجتماعية** .فدالة الفرص الاجتماعية تبين أن الفرص المتاحة للفقراء أكثر أهمية عن الفرص المتاحة لغير الفقراء، فكلما حصل الفقراء على فرصة أكبر من الفرص التى يحصل عليها غير الفقراء كلما ازدادت دالة الفرص الاجتماعية. وهذا يدل على أن السياسات المستخدمة تعمل فى صالح الفقراء وبالتالى فإن النمو المحقق احتوائى .أيضاً قدمت دراسة (Arjan , 2013) .محاولة لقياس النمو الاحتوائى من خلال دمج مؤشرات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل . باستخدام دالة الحراك الاجتماعى لقياس النمو الاحتوائى . وقد اتبعت دراسة (Anand , 2013) أيضاً نفس النهج باستخدامها لدالة الحراك الاجتماعى وذلك لقياس النمو الاحتوائى . كما حاولت دراسة (Ramos , 2013) .بناء مؤشر لقياس النمو الاحتوائى ، حيث اعتمدت على مؤشر مركب من فقر الدخل ، ونسبة التوظف ، وعدم العدالة . كما اعتمدت دراسة (Omar , 2018) على منهجية لقياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الفرص الاجتماعية Social Opportunity Function التى تشبه فكرة دالة الرعاية الاجتماعية حيث اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرات وبيانات بحث الدخل والاستهلاك والإنفاق للفترة (2004-2015)، وتوصلت إلى أنه بالرغم من عدم تحقيق معدلات نمو للرفاهية؛ إلا أن عدالة التوزيع قد تحسنت بشكل كبير فاق النمو السلبى للرفاهية مما أدى إلى نمو شامل مرتفع .بالإضافة إلى إن دراسة (Kacem . et al , 2019) قد هدفت إلى قياس النمو الاحتوائى فى تونس ، حيث استخدمت 22 متغيراً وفقاً لمؤشرات مختلفة ، فلقد اعتمدت على بياناتها من البنك الدولى . فاستخدمت ستة مؤشرات وكل مؤشر يتكون من عدة متغيرات . ويمثل الجدول التالى كل هذه المتغيرات المستخدمة :-

المؤشـــــرات	المتغيـــــرات
(1) مؤشر الصحة	(1) معدل المواليد الإجمالى (لكل 1000 شخص) . (2) معدل الوفيات العام (لكل 1000 شخص). (3) العمر المتوقع عند الولادة . (4) معدل وفيات الأطفال . (5) معدل الخصوبة.
(2) مؤشر التعليم	(1) معدل معرفة القراءة والكتابة . (2) عدد معلمى التعليم الابتدائى . (3) عدد معلمى التعليم الثانوى . (4) نسبة التلميذ / المعلم .
(3) مؤشر الحوكمة	(1) الإنفاق العام على الصحة . (2) الإنفاق العام على التعليم . (3) الإنفاق العسكرى .
(4) المؤشر البيئى	انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون CO2
(5) مؤشر الفقر وعدم المساواة	معامل جينـــى .
(6) مؤشر النمو الاقتصادى	(1) الناتج المحلى الإجمالى للفرد . (2) نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى . (3) الدين العام / GDP .

المصدر : إعداد الباحثة بالرجوع إلى دراسة (Kacem . et al , 2019 : 22) .

- وبناءاً على الدراسات السابقة ،فإنه يمكن حصر مؤشرات قياس النمو الاحتوائى فيما يلى :-

(1) النمو السريع والحد من الفقر: يعتبر من أحد المعايير الحاسمة للنمو الاحتوائى لأى دولة ،فالحد من الفقر وتوسيع النمو الاقتصادى لجميع القطاعات الهامشية والفقيرة من المجتمع هو عنصر فعال للنمو الاحتوائى . (2) درجة عدالة التوزيع :ويعد معامل جينى من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن مستوى العدالة فى التوزيع حيث تتراوح قيمته ما بين (صفر ،1) . (3) توليد فرص العمل : أى قدرة الحكومة على توفير فرص عمل كافية .(4) العدالة الاجتماعية والتمكين : يجب أن تكون هناك فرص متكافئة للجميع بحرية وكرامة دون أى عقبات اجتماعية أو سياسية وتوفير فرص خاصة للفقراء والمهمشين تمكنهم من المشاركة العادلة فى عملية النمو .(5) الحوكمة .(6) حماية البيئة .(7) التنمية الزراعية .(8) تطوير البنية التحتية

يتم فى هذا الجزء تحديد ووصف لجميع متغيرات النموذج المستخدم، وإعطاء كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع رمزاً حتى يسهل تحليله فى النموذج المستخدم .ومن ثم فإن النموذج المزمع تقديره يتضمن ستة متغيرات داخلية تم ترتيبها كما هو موضح بالجدول رقم (1) ، وتعبر تلك البيانات عن سلسلة زمنية خلال الفترة (1990-2018):

الرمز	المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
Y	وهو يقيس النمو الاحتوائى	وقد تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للنمو الاحتوائى .	قاعدة بيانات البنك الدولى
X1	الإنفاق الاستثمارى العام	وقد تم استخدام نسبة الإنفاق الاستثمارى العام من الناتج المحلى الإجمالى .	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، أما نسبته من GDP تم حسابها بواسطة الباحثة
X2	الفقر وعدم المساواه	تم استخدام معامل جينى	قاعدة بيانات البنك الدولى
X3	البطالة	تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة	قاعدة بيانات البنك الدولى
X4	السكان	نسبة الزيادة السكانية	قاعدة بيانات البنك الدولى
X5	البنية التحتية	سبل الحصول على الكهرباء (% سنوياً)	قاعدة بيانات البنك الدولى

المصدر : إعداد الباحثة .

وفى ضوء ذلك ،يمكن صياغة الشكل العام الدالى للنموذج القياسى المستخدم على النحو التالى:

$$Y= f(X1, X2, X3, X4, X5, \varepsilon)$$

حيث :

Y = يشير إلى النمو الاحتوائى ،حيث تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للنمو الاحتوائى (المتغير التابع)،X1 = يشير إلى الإنفاق الاستثمارى العام (المتغير المستقل)، X2 = يشير إلى الفقر وعدم المساواة (المتغيرالمستقل)،X3 = يشير إلى

البطالة (المتغير المستقل) ،X4 = يشير إلى السكـان (المتغير المستقل) ، المستقلX5 = يشير إلى البنية التحتية (المتغيرالمستقل) ، ε = يشير إلى حد الخطأ العشوائى .

أولاً: فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة فى الدراسة .

يتم فحص مدى سكون السلاسل الزمنية من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكى ـ فولير الموسع (Augmented Dicky Fuller) ،وذلك على جميع المتغيرات المستخدمة فى النموذج ، كذلك فقد تم تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء المتضمنة فى معادلة الاختبار آلياً وذلك بواسطة الحزمة المستخدمة فى التقدير استناداً إلى معيار Schwarz (SIC) Information Criterion ،ويوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة ،وذلك عند المستوى وأيضاً بعد أخذ الفروق الأولى بالنسبة للمتغيرات غير الساكنة فى المستوى ،مع تحديد درجة التكامل للسلاسل الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات عند مستوى معنوية 5% .فطبقاً للنتائج الموضحة بالجدول رقم (2) يتضح أن جميع المتغيرات غير ساكنة فى المستوى ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة ورفض الفرض البديل ،ولعلاج هذه المشكلة تم أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية ، وتبين أن جميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول ، ومن ثم فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

جدول رقم (2) نتائج اختبار ADF للمتغيرات محل الدراسة

المتغير	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	قيمة P- VALUE	التعليق
Y	-1.553658	0.1112	السلسلة Y غير ساكنة
X1	-1.191287	0.2078	السلسلة X1 غير ساكنة
X2	-0.253399	0.5858	السلسلة X2 غير ساكنة
X3	0.150363	0.7219	السلسلة X3 غير ساكنة
X4	-0.594611	0.4500	السلسلة X4 غير ساكنة
X5	1.946396	0.9849	السلسلة X5 غير ساكنة
Y	-7.661320	0.0000	الفروق الأولى للسلسلة Y ساكنة
X1	-5.232620	0.0000	الفروق الأولى للسلسلة X1ساكنة
X2	-3.555655	0.0010	الفروق الأولى للسلسلة X2ساكنة
X3	-6.070540	0.0000	الفروق الأولى للسلسلة X3ساكنة
X4	-3.727151	0.0006	الفروق الأولى للسلسلة X4ساكنة

X5	-5.791208	0.0000	الفروق الأولى للسلسلة X5ساكنة

**تم اختبار فترات الإبطاء طبقاً لمعيار Schwarz Information Criterion(SIC)

**المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 10

وعليه ،فإنه سوف يتم استخدام منهجية ARDL وذلك لتحديد التكامل المشترك ، نظراً لتكامل السلسلة الزمنية محل الدراسة من الدرجة I(1) ، والتأكد من عدم وجود أى متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) .

ثانياً : نموذج الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive (ARDL) Distributed lag mode

وقد تبين من خلال اختبار جذر الوحدة السابق أن جميع المتغيرات غير ساكنة فى المستوى ، ولكنها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول .ومن ناحية أخرى، للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ، فإنه سوف يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود Bound Test لاختبار وجود علاقة فى الأجل الطويل .حيث يتضح من خلال الجدول رقم (3) أنه بمقارنة (F) المحسوبة مع قيم (F) (الجدولية العليا والدنيا) عند مستويات المعنوية لحدود القيمة المحسوبة .اتضح أن قيمة (F) المحسوبة 7.813440 تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة الجدولية التى طورها بيسران ،وذلك عند جميع مستويات المعنوية الثلاثة (1% ،5% ،10%) .ومن ثم يكون القرار هو رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ، وقبول الفرضية البديلة التى تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك فى الأجل الطويل .

جدول رقم (3)

نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test للكشف عن وجود التكامل المشترك

قيمة F المحسوبة	قيمة الحدود الحرجة		
	مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأقصى (1)
7.813440	%1	2.82	4.21
	%2.5	2.44	3.71
	%5	2.14	3.34
	%10	1.81	2.93

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 10

ونظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فى الأجل الطويل ،فإنه يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) .حيث يُستخدم هذا النموذج للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل ،حيث اتضح معنوية حد تصحيح الخطأ (EC_{t-1}) وذلك عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة ،أى تحقق

شرط وجود التكامل المشترك فى الأجل القصير .بمعنى أن يكون لمعادلة التكامل (-1) Coint Eq إشارة سالبة(0.562539-)، وهو مايؤكد صحة العلاقة التوازنية فى الأجل الطويل ،وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالفعل بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن فى الأجل الطويل .

ثالثاً : نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير .

إن معامل تصحيح الخطأ(-1) Coint Eq ذو معنوية إحصائية وبإشارة سالبة(0.56-) ،وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبالتالى يمكننا القول بأن **56.2%** من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها فى العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازنى فى الأجل الطويل ،وهذا يعبر عن دور المتغيرات المستقلة فى سرعة العودة إلى وضع التوازن فى حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد المصرى عن وضع التوازن . وهذه النتيجة تُوحى بأن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملاً مشترك ولها علاقة توازن فى الأجل الطويل

نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 1, 3, 1, 1, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 08/22/21 Time: 20:35
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.233432	0.080671	-2.893636	0.0126
D(X1)	-0.208205	0.076663	-2.715835	0.0177
D(X2)	-0.044770	0.182897	-0.244783	0.8104
D(X2(-1))	0.948806	0.209914	4.519981	0.0006
D(X2(-2))	0.832866	0.223677	3.723519	0.0026
D(X3)	-0.398039	0.108614	-3.664702	0.0029
D(X4)	-29.29522	3.358496	-8.722721	0.0000
CointEq(-1)*	-0.562539	0.069822	-8.056777	0.0000

R-squared	0.898459	Mean dependent var	0.035769
Adjusted R-squared	0.858971	S.D. dependent var	1.312988
S.E. of regression	0.493077	Akaike info criterion	1.671357
Sum squared resid	4.376250	Schwarz criterion	2.058464
Log likelihood	-13.72765	Hannan-Quinn criter.	1.782830
Durbin-Watson stat	2.759999		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : بالاعتماد على مخرجات E-Views 10

رابعاً: نتيجة تقدير معلمات الأجل الطويل .

فبعد أن تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .سيتم توضيح نتائج تقدير نموذج ARDL لقياس أثر الإنفاق الاستثمارى العام باعتباره (المتغير المستقل الرئيسى) على النمو الاحتوائى فى مصر فى الأجل الطويل وذلك وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (4) .حيث يتضح من هذا الجدول أن المتغيرات المفسرة التى تم اختيارها إنطلاقاً من النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية السابقة فى مجال الدراسة ،بعضها كانت علاقته طردية

والبعض الآخر كانت علاقته عكسية .فالنموذج المُقدر أشار إلى أن متغير البطالة (X3) له أثر غير معنوى على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (Y) كمقياس للنمو الاحتوائى،حيث بلغ معامل البطالة نحو (**0.211163**-)، وقيمة P-Value سجلت نحو **0.7796** .لذا تم استبعاد هذا المتغير(X3) من النموذج ،ثم تم إعادة تقدير هذا النموذج مرة أخرى . وفيما يلى سيتم توضيح نتائج تقدير نموذج ARDL فى الأجل الطويل، وذلك وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (4) ،حيث نجد الآتى :-

وجود علاقة **موجبة ومعنوية** بين **الإنفاق الاستثمارى العام** (X1) ،ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (Y) كمقياس للنمو الاحتوائى .فقد بلغ معامل الإنفاق الاستثمارى العام نحو **0.560635** ، مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين النمو الاحتوائى ،وهذا يتفق مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية ، وبالتالى تكون درجة استجابة النمو الاحتوائى نتيجة للزيادة فى الإنفاق الاستثمارى العام بوحدة واحدة تساوى **0.560635** وحدة . كما تبين من خلال النموذج المقدر أن **متغير الفقر وعدم المساواة** (X2) له أثر **عكسى ومعنوى** على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (Y) كمقياس للنمو الاحتوائى .فقد بلغ معامل الفقر وعدم المساواة نحو(**3.762060**-) ،مما يعكس العلاقة العكسية بينه وبين النمو الاحتوائى. بينما جاء تأثير **متغير السكان** (X4) على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (Y)كمقياس للنمو الاحتوائى **عكسياً ومعنوياً** ،فقد بلغ معامل السكان نحو(**21.76301**-) ،مما يعكس العلاقة العكسية بينه وبين النمو الاحتوائى . وبالنسبة **لمتغير البنية التحتية** ،فقد أوضح النموذج أن البنية التحتية (X5) لها أثر **معنوى موجب** على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(Y) كمقياس للنمو الاحتوائى ،فقد بلغ معامل البنية التحتية نحو **1.595061**، مما يعكس العلاقة الطردية بينها وبين النمو الاحتوائى .

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج ARDL فى الأجل الطويل

المتغيرات المفسرة	المعلمات coefficient	الانحراف المعيارى Std. Error	إحصائية – t T- statistics	القيم الاحتمالية P - value
X1	0.560635	0.187244	2.994133	0.0091
X2	-3.762060	1.465650	-2.566820	0.0215
X4	-21.76301	5.907027	-3.684259	0.0022
X5	1.595061	0.558644	2.855238	0.0120

المصدر :إعداد الباحثة اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (33) بالملحق القياسى

خامساً: اختبار Breusch-Godfrey (LM-Test) للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين البواقى Serial Correlation .

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين البواقى من عدمه ،حيث يكون فرض العدم (H0) المُراد اختباره أنه لايوجد ارتباط ذاتى تسلسلى بين البواقى وذلك فى مقابل الفرض البديل (H1) بأنه يوجد ارتباط ذاتى تسلسلى بين البواقى ،ولإتخاذ القرار ،فإننا نقوم بالنظر إلى معنوية إحصائية (F) المحسوبة ،فإذا كانت **معنوية** نرفض الفرض العدمى (H0)، وإذا كانت **غير معنوية** نقبل الفرض العدمى (H0). وبالنظر لبيانات الجدول التالى رقم (5)،نجد أن إحصائية (F) المحسوبة **غير معنوية** ،مما يدعم **قبول** الفرض العدمى (H0) والإقرار بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين البواقى للنموذج المُقدر .

جدول رقم (5) نتائج اختبار Breusch-Godfrey (LM- Test)

البيان	القيمة	البيان	القيمة
F - statistic	3.613634	**Prob. F(2,11)**	0.0622
Ob*R-square	10.30922	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0058

المصدر :إعداد الباحثة اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (34) بالملحق القياسى .

سادساً: اختبار Breusch- Pagen- Godfrey- Test الكشف عن وجود مشكلة اختلاف تباين Heteroskedasticity .

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود مشكلة اختلاف تباين فى الأخطاء من عدمها ،حيث يكون الفرض العدمى أو الصفرى (H0) المُراد اختباره أنه لايوجد اختلاف تباين فى حد الخطأ ،بمعنى أن يكون تباين الأخطاء متجانس ،وذلك مقابل الفرض البديل (H1) أنه يوجد اختلاف تباين فى حد الخطأ .ومن أجل اتخاذ القرار، فإننا نقوم بالنظر إلى معنوية إحصائية (F) المحسوبة ،فإذا كانت **معنوية** فإننا نرفض الفرض العدمى (H0) وإذا كانت **غير معنوية** فإننا نقبل الفرض العدمى (H0) . وبالنظر لبيانات الجدول التالى رقم (6)،نجد أن إحصائية (F) المحسوبة **غير معنوية** ،ومن ثم يكون القرار هو **قبول** الفرض العدمى (H0)،والإقرار بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين الأخطاء بمعنى أن تباين الأخطاء متجانس للنموذج المُقدر .

جدول رقم (6) نتائج اختبار Breusch- Pagen- Godfrey- Test

البيان	القيمة	البيان	القيمة
F statistic	0.921530	**Prob. F(13,12)**	0.5593
Ob*R-square	12.98910	**Prob. Chi-Square(13)**	0.4487
Scaled explained SS	5.528455	**Prob. Chi-Square(13)**	0.9616

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (35) بالملحق القياسى .

المحور الخامس : النتائـــج والمقترحـــات

أولاً :النتائج

استخدمت الدراسة المنهج القياسى ،وذلك لقياس أثر الإنفاق الاستثمارى العام على النمو الاحتوائى فى مصر ،وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق اختبار الحدود Bound Test ،إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى ،وبناءً على ذلك ، يتم قبول الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى فى مصر ،فقد وُجدت علاقة **موجبة ومعنوية** بين كل من (الإنفاق الاستثمارى العام ،والبنية التحتية)على النمو الاحتوائى،بينما جاء تأثير كل من (الفقر وعدم المساواة ،والسكان) على النمو الاحتوائى **سلبياً ومعنوى إحصائياً** .فقد بلغ معامل الإنفاق الاستثمارى العام نحو **0.560635** ،مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين النمو الاحتوائى ،ويتفق هذا مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية ،حيث أن زيادة الإنفاق الاستثمارى العام سوف تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ،ومن ثم دفع عجلة التنمية إلى الأمام وبالتالى فإن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى سوف يزداد ومن ثَم تحقيق النمو الاحتوائى ،وبالتالى تكون درجة استجابة النمو الاحتوائى نتيجة للزيادة فى الإنفاق الاستثمارى العام بوحدة واحدة تساوى **0.560635** وحدة

وفى ضوء ما تقدم : يتبين تحقق صحة الفرض القائل بأنه "**توجد علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثمارى العام والنمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة**" .

ثانياً : المقترحـــات

1) تعزيز التعليم الاحتوائى :بمعنى إعطاء الأولوية فى الاهتمام بالتعليم وذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثمارى العام على مجالات التعليم وتعميم فرص وصول التعليم لجميع أفراد المجتمع ،وتطوير نظام التعليم من منطلق تعزيز التعليم الاحتوائى بالشكل الذى يجعل العملية التعليمية هى العامل الأساسى فى تطوير كلا من الفرد والمجتمع ،بحيث ألا يكون التعليم مجرد عملية آلية حيث إكساب الفرد مجموعة ثابتة من المهارات الأساسية ،والعمل على إلغاء مناهج التعليم التى تقوم على الحفظ والتلقين ولا تترك أى مجال للإبداع والقدرة على التفكير لدى الطلاب،وهو بالفعل ما طبقته الدول التى استطاعت أن تحقق النمو الاحتوائى .
2) ضرورة الاهتمام بمعدل نمو عدد المشتغلين ورفع كفاءته حتى يكون له دور فعّال ومؤثر فى خفض نسبة الفقر المطلق فى مصر .

3) زيادة حجم الاستثمار العام دون تحميل الموازنة العامة المزيد من الأعباء ،من خلال التوجه نحو مزيد من مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص المدروسة جيداً ،وإعادة تخصيص موارد الموازنة بترشيد الاستهلاك العام لصالح الاستثمار العام .

4) تحسين كفاءة الإنفاق الاستثمارى العام ،والتوجه نحو المشروعات ذات العائد الاجتماعى والاقتصادى الأعلى ،وذلك من خلال إصلاح كل عمليات إدارة الاستثمار العام ،بالأخص فيما يتعلق بالتقييم الدقيق لمقترحات المشروعات قبل أن يتم إدراجها فى الموازنة العامة .

5) يتعين على الحكومة أن تسعى لزيادة الإنفاق الاستثمارى العام مع مراعاة التنمية الإقليمية المتوازنة ،وذلك من خلال ربط التوزيع الجغرافى للمشروعات باحتياجات المحافظات وإمكانيات الأقاليم .

قائمة المراجع العربيـــة

1) الأزهرى ، رامى حسنى(2011) ،" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى "، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

2) الأنكتاد (2014)،"برامج الادماج الاجتماعى، والنمو الاحتوائى للجميع فى البلدان النامية "، جنيف.

3) بدر ،عصام عبدالرحمن (2019) ،"نموذج رياضى مقترح لدراسة محددات النمو الاحتوائى" ،مجلة الثقافة والتنميه ،العدد (139) ، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة سدير، جامعه المجمعة بالمملكة العربية السعودية ، ص 60-43 .

4) الجروانى ،محمد سعيد بسيونى (2002) ،" محددات الاستثمار فى مصر فى الفترة 1997-1975 "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة – بورسعيد ، جامعة قناة السويس .

5) جرى ،وديان وهيب (2017)،" كفاءة الإنفاق الاستثمارى العام وأثره على النمو الاقتصادى فى العراق للمدة 3013-2003 "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (23) ،العدد(97) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ص 314 – 293 .

6) حبيب، ناجى ميخائيل (1994)، "أثر الانفاق الاستثمارى العام على معدلات نمو الانتاجية: دراسة فى الاقتصاد المصرى"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

7) حسن ،إيمان إبراهيم عبدالمنعم (2020) ،" العوامل المؤثرة على النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى" ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، جامعة طنطا .

8) داغر ،محمود وعلى، على محمد(2010)،" الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره فى النمو الاقتصادى فى ليبيا : منهج السببية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مجلد (17)، العدد(51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية)، ص 138 – 109.

9) سلاطنى ، هاجر(2014)،" سياسة الإنفاق الحكومى الاستثمارى وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة (الجزائر – الامارات العربية المتحدة)"، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعه فرحات عباس – سطيف ، الجزائر .

10) عبدالحميد، خالد عبدالحميد حسانين(2018)،" دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق الاستثمارى فى مصر"، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد (44) ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعه عين شمس ، ص 296-252.

11) عبدالعزيز، سلوى محمد (2018)،" تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامه "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 19 (1) ، جامعة القاهرة ، ص 74-37 .

12) علاوى،سيماء محسن (2008)،" الإنفاق الاستثمارى الحكومى وأهميته فى معالجة مشكلة البطالة فى العراق للمدة(2008-2003) "، مجلة دنانير، العدد السادس ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

13) فتح الله ، محمود (2018) ،" السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي: الأولويات والعوائق" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد(70)، أحوال مصرية

14) محمود ،صلاح الدين فهمى (1987)،" أثر الإنفاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية: دراسة كمية من خلال خطط وبرامج الدولة التنموية فى الفتره(1986 – 1960)"، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد(78)، العدد(410 ،409) ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ص 109 – 81 .

15) معهد التخطيط القومى (2016)،" كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وإمكانيات التحسين)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (274) ، القاهرة ، سبتمبر.

16) هوارى ، مولاى وعبدالرحمن ، تسابت (2016)،" الإنفاق الحكومى على البنية التحتية والنمو الاقتصادى فى الجزائر وفقا لنموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعه (ARDL)" ، مجلة الحكمه للدراسات الاقتصادية،العدد8 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص239-219 .

قائمة المراجع الأجنبية :

1) Sadeghi,A(2018)," **How Public Investment could help Strengthen Iran's Growth Potential : issues and options** " , IMF , Working Paper .

2) Ifzal.A (2007)," **Pro-Poor Inclusive Growth: Asian Prescriptions** " , ERD Policy Brief No . 48 . May . Manila: ADB.

3) Sakr. H (2013) "**The Road Towards Achieving Inclusive Growth: With reference to The Egyptian Economy**" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt: political and Economic Vision, Faculty of Economics and political Science, April.

4) Ali. I and son. H (2007), "**Measuring Inclusive Growth**", Asian Development Review,Vol.24,NO.1,Asian Development Bank,p.11.

5) Ramos & Ranieri (2013) "**Inclusive Growth: The Building up of a concept.**" International Policy Centre for Inclusive Growth, Brasilia.

6) Raheem.I et al (2018),"**Inclusive growth, human capital development and natural resource rent in SSA**" , Econ Change Restruct ,P:29-48.

7) MacKinley, T. (2010)." **Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress**". ADB Sustainable Development WP Series.

8) Omar . N (2018), "**Measuring Inclusive Growth in Egypt over A Decade**" Egyptian Review of Development and Planning Vol.26,No1.June.

9) Habito,C.F,(2009),"**Patterns of inclusive growth in developing Asia: Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis**", ADBL ,Working paper series.No145.

10) Arjan de Haan,(2013),"**Inclusive Growth:More than Safety Nets**",SIG working paper.No.2013/1.

11) Kacem .S et al (2019) ," **Measurement of inclusive growth: evidence from Tunisia** " , Economics of Development, 18(3), P: 19-33

12) IMF (2015) ," **Making Public Investment More Efficient** " , June.

13) Ghassan, H and Alhajhoj, H (2010)," **The Dynamic Relationship between the investment public and private sectors using an SVAR model: case of Saudi Arabia** ", King Faisal university

14) Hatlebakk, M. (2008), "Inclusive Growth in Nepal", Chr. Michelsen Institute, Bergen.
15) Marija Andonova, (2015)."The Influence of Technology on Inclusive Growth through Poverty Reduction", Master's thesis within: Economics Trade & Policy, Sweden, Jönköping University, May.
16) Vetlov, I.et al (2017), "The effect of public investment in Europe: a model – based assessment ", Working Paper series, EUROPEAN CENTRAL Bank.
17) Rauniyar, G., Kanbur, R., (2009). "Inclusive Growth and Inclusive Development: A Review and Synthesis of Asian", Development Bank Literature. Asian Development Bank, Manila
18) Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris; (2013)." Inclusive Growth: Measurement and Determinants" IMF, Working Paper, Asia Pacific Department, May.